S/PV.4561

الأمـم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٦١**

الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

أيرلندا .... السيد كور

بلغاريا .... السيد تفروف

سنغافورة .... السيد محبوباني

الصين .... السيد وانغ ينغفان

غينيا .... السيد بوبكر ديالو

فرنسا .... السيد لفيت

الكاميرون .... السيد تيجاني

كولومبيا .... السيد بالدييسو

المكسيك .... السيدة لاخوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد هاريسون

موريشيوس .... السيد كونجول

النرويج .... السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

02-44540 (A)
0244540

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وبروني دار السلام وكوستاريكا يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ارياس (إسبانيا)، السيد سيريبيي (بروني دار السلام)، السيد نيهاوس (كوستاريكا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

تقرر ذلك.

أدعو السير جيريمي غرينستوك إلي شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): تعمل لجنة مكافحة الإرهاب منذ تسعة أشهر الآن. وخلال هذه المدة ركزت اللجنة على استعراض التقارير التي تقدمها الدول عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد تلقت اللجنة حتى الآن ١٦٠ تقريرا من أعضاء في الأمم المتحدة ومن أربعة آخرين. وأنهت اللجنة استعراض ١٢٧ تقريرا منها، وتعمل جاهدة للانتهاء من استعراض بقية التقارير التي تم استلامها.

وتواصل اللجنة أيضا اتصالاتها مع ٢٩ دولة لم تسلم تقاريرها حتى الآن. ورسالتي الموجهة إلى المجلس حول هذا الموضوع، والتي تم تعميمها بوصفها الوثيقة S/2002/673، شرحت الطريقة التي تعتزم بها اللجنة أن تفعل ذلك. أود أن أكرر: اللجنة وخبراؤها مستعدون لمناقشة تقديم تقرير في أي وقت مع الدول التي تواجه صعوبة. وإني أشجعها على الاتصال باللجنة.

هذا الإنجاز حققه فريق يزداد خبرة يوما بعد يوم. وأود أن أشكر بحرارة نواب الرئيس - السفراء كونجول ولافروف وبالديبيسو - على قيادتهم المهنية للجان الفرعية؛ وجميع أعضاء اللجنة على عملهم باستمرار وبكد وعلى تعاونهم. وأود أن أشكر فريق خبرائنا، بمن فيهم الذين أنهوا خدمتهم، على تفهمهم لجوهر الموضوع بكل هذه الفعالية. وأود أيضا أن اشكر أمانة اللجنة على الدعم الذي أعطته للجنة ولجانها الفرعية.

إن برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الرابعة صدر مؤخرا كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. وستركز اللجنة في الفترة القادمة على استعراض تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للمرة الثانية في الدول التي قدمت تقارير إضافية إلى اللجنة. ويمكن للدول المعنية أن تنتظر رسالة مختلفة بعض الشيء من اللجنة في المرة الثانية. وإننا نعتزم أن نظهر بشكل أوضح الفجوات التي حددها خبراؤنا ومعها توصيات في العمل المطلوب لتحسين تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونتطلع إلى قيام دول عديدة بتقديم تقريرها الثالث للجنة الذي تضمنه ردودها على هذه التوصيات وتحدد فيه الجدول الزمني لتنفيذ الإجراءات المطلوبة.

ونتوقع أن يوضح خبراؤنا، أينما يكون ذلك ملائما، الكيفية التي يمكن بها لدولة أن تستفيد من المساعدة التقنية أو أي مساعدة أخرى. وفي هذه الحالة، سوف تبين الرسالة المساعدة التي تعتبر أولوية - وما الذي يمكن أن يكون مطلوبا في وقت لا ضغط فيه - آخذين في الاعتبار أي طلب للمساعدة تقدمه الدولة المعنية. ويمكن للرسائل أن تطرح توصيات بشأن الجهات التي يمكن للدولة المعنية أن تتصل بها من أجل المساعدة.

وتعتزم اللجنة أيضا أن تكون على اتصال وثيق بالجهات التي يمكنها تقديم المساعدة. وسيعمل فريق خبرائنا كمصدر للتشجيع على تقديم المساعدة في المجالات التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد طلبنا منهم إبلاغ جهات تقديم المساعدة بأية اتجاهات في فجوات التنفيذ حين تظهر هذه المعلومات خلال عملية الاستعراض، بغية تشجيع جهات تقديم المساعدة على وضع برامج جديدة لتلبية هذه الاحتياجات. وسوف يتصل الخبراء بالجهات التي يمكنها تقديم المساعدة، بموافقة الدولة المعنية، لتشجيعها على الاستجابة إلي الاحتياجات الخاصة التي تحددها اللجنة.

أود أن أكرر نهج اللجنة المتفق عليه: اللجنة لا تعتزم أن تعلن أن أية دولة تمتثل ١٠٠ في المائة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فنحن نرى أنه قد يكون هناك دائما المزيد من العمل اللازم لتحقيق أهداف القرار في ظل خلفية من التطور الدائم. ونحن نعتزم أن نمضي قدما مع البعض بصورة أكثر تركيزا من البعض الآخر، لكننا نود أن تظل جميع الدول على اتصال وثيق مع اللجنة وأن تبلغها بأي تطورات جديدة تتصل بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي ذلك كله، سوف تواصل لجنة مكافحة الإرهاب عملها بشفافية وانفتاح هما، على ما آمل، السمة المميزة لعملنا حتى الآن. وسوف أواصل إفادة العضوية على نطاقها الأوسع في الأمم المتحدة علما بأنشطة اللجنة بشكل منتظم. وإنني ونواب الرئيس والخبراء موجودون للرد على شواغل وأسئلة كل دولة من الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية.

وقد تكثف اتصال لجنة مكافحة الإرهاب بالمنظمات الدولية والإقليمية منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس. وقمت شخصيا بزيارة مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمناقشة المسائل التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والتقى مكتب اللجنة بممثلي مجموعة الثمانية في نيويورك في مطلع هذا الشهر. وشرع خبراء اللجنة في برنامج سفر مكثف - فزاروا على سبيل المثال، أبو ظبي لحضور مؤتمر عن الحوالة؛ وبراغ لحضور حلقة دراسية عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تمويل الإرهاب؛ وواشنطن العاصمة لإجراء اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وباريس لحضور اجتماع مع فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال؛ وأماكن أخرى. واليوم، يوجد أحد خبرائنا في صوفيا لحضور اجتماع إقليمي لبلدان جنوب شرقي أوروبا.

وتتألف رسالتنا إلى العناصر الفاعلة على الصعيد الإقليمي من أربعة جوانب. ويتعين عليها أن تتحلى بالتصميم في التعامل مع الإرهاب، وأن تنشئ آليات دائمة للقيام بذلك وفقا للولايات التي عهد بها إلى كل منها. وينبغي لها أن تستعمل هذه المنتديات للالتقاء والتحدث عن مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، لأنه ما من دولة تعتبر في مأمن من هذا الخطر إذا كان جيرانها يتهربون من واجباتهم. وهناك العديد من المنظمات الإقليمية التي تعتبر في مركز مناسب لتيسير تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات داخل أي منطقة من المناطق، حيث تيسر الثقافة والتاريخ المشتركان من عملية نقل الخبرة إلى أقصى الحدود. كما آمل أن تقوم هذه المنظمات بوضع برامج المساعدة الخاصة بها.

واسمحوا لي بأن أعرض لكم ما حققته لجنة مكافحة الإرهاب خلال الأشهر التسعة الأولى من وجودها. وأبرز نجاح حققناه حتى الآن يتمثل في أننا استرعينا الاهتمام على نطاق واسع إلى أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) موجود وأنه قرار فعّال على حد سواء. وهناك حاليا مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تدرك أن هناك هيكلا عالميا لمكافحة الإرهاب تنصح بأن تلائم أنشطتها من خلاله. كما ساهمنا عن طريق إبراز الصلات القائمة بين الإرهاب والأشكال الأخرى من الجريمة الدولية المنظمة. ولا تعتبر لجنة مكافحة الإرهاب من وكالات إنفاذ القوانين، ولا تبحث في القضايا. ومن ثم، ليس لدينا بهذا المعنى أي إنجازات عملية نبلغ عنها. إلا أن لدينا اهتماما قويا ببناء القدرات. وتعتبر الحقيقة المتمثلة في أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تشترك معنا في هذه العملية وأن جميع الدول الأعضاء تعترف بمسؤوليتها عن متابعة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تغييرا كبيرا عن الحالة التي كانت سائدة عندما تم تشكيل اللجنة.

وهناك مؤشر آخر يدل على نشاط المجتمع الدولي في هذا المجال، وهو التصديق على الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ والبروتوكولات التي تتعلق بالإرهاب. وزادت التصديقات بنسبة تربو على ١٥ في المائة منذ تموز/يوليه الماضي. وهناك حاليا ١٤ بلدا قامت بتصديق جميع الاتفاقيات الـ ١٢، في حين أنه لم يكن في ١١ أيلول/سبتمبر سوى بلدان وهما بوتسوانا وبلدي. وتحث لجنة مكافحة الإرهاب جميع الدول على مواصلة القيام بتصديق هذه الصكوك. ويعد هذا التصديق مطلبا من متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلا أنه يمثل كذلك مؤشرا على أن الدول قد بدأت في سن مجموعة من التشريعات التي تحتاج إليها لكي تتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة.

واسمحوا لي أن أختم كلامي ببيان عن آخر تطورات وضعنا فيما يتعلق بالدعم العملي الذي نتلقاه من الأمانة العامة. إنني ممتن للغاية للجنة الخامسة على السماح للأمانة العامة باستعمال المرونة اللازمة في تلبية المطالب التي تتقدم بها اللجنة. وآمل أن يتحول ذلك قريبا إلى تحسن فوري في سرعة ترجمة الوثائق وتوفير الخدمات للاجتماعات. وقد أكد أعضاء الأمم المتحدة ككل مرارا وتكرارا الأولوية التي يولونها للعمل ضد الإرهاب وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإنني أحث الأمانة العامة على إظهار هذه الأولوية في توزيع الموارد.

وسيسجل تقريري القادم إلى المجلس مرور عام على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وإنني ونواب الرئيس وأعضاء اللجنة الآخرين مصممون على كفالة أن يتمثل تاريخ اللجنة في عيد ميلادها الأول في قيام الأمم المتحدة بتحويل التصميم الدولي على التصدي لخطر عالمي إلى عمل فعال يضم حكوماتنا جميعا. وينبغي لمجلس الأمن في هذه المرحلة أن يجري مناقشة معدة إعدادا جيدا لأهدافنا في هذا الميدان في السنة الثانية للجنة.

الرئيس: أشكر السير جيريمي غرينستوك على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): عقد أعضاء وفدي صباح اليوم اجتماعا لمناقشة ما ينبغي أن أقوله في جلسة هذا الصباح. وتمثلت التوجيهات التي قدموها في أنه ينبغي لي أن أدلي ببيان مقتضب يستند إلى ثلاثة عناصر. وهذه العناصر الثلاثة هي الإشادة والالتزام والمعايير. إلا أنني بعد المناقشة التي أجريتها مع السفير غرينستوك في طريقنا إلى القاعة، فكرت في أن أضيف مسألة أو مسألتين إلى تلك العناصر الثلاثة.

أولا، فيما يتعلق بالإشادة، أعتقد بأنه ما من شك في أن لدينا الكثير مما نشيد من أجله بلجنة مكافحة الإرهاب، وبالطبع برئيسها السير جيريمي غرينستوك. وإن شاغلي الوحيد هو أن السير جيريمي قد يتلقى اليوم قدرا كبيرا من الثناء حتى أنه لن يعرف كيف يتصرف به في سياق الأحداث اليومية. لكن الأهم من ذلك، أنه أظهر أن لجان الأمم المتحدة – التي يعتقد في معظم الأحيان، كما نعرف، بأنها كيانات لا حول لها ولا قوة – تستطيع أن تحدث أثرا. وما من شك في أن لجنة مكافحة الإرهاب قد أحدثت أثرا هاما منذ إنشائها. إلا أننا نود أيضا أن نشيد بباقي الفريق وبنواب الرئيس الثلاثة وهم: السفراء كونجول ولافروف وبالديفيسو. وأعلم ما كان يتعين على ثلاثتهم من ترؤس جلسات مطولة جدا والنظر في أكداس من التقارير. وأود في الوقت نفسه، أن أشيد بجميع الخبراء والموظفين الآخرين الذين اشتركوا في هذه العملية. وهكذا فإنه يتعين الإعراب عن الكثير من الإشادة.

والعنصر الثاني هو الالتزام. ونود في هذا الصدد، أن نعلن مرة أخرى أن سنغافورة تلتزم التزاما تاما بمكافحة الإرهاب. ويعلم الأعضاء أننا كنا على وشك التعرض لاعتداء إرهابي في وقت مضى؛ ومن ثم فإننا ملتزمون بعمل ما في وسعنا. وأود كذلك في هذا الصدد، أن أضيف بأننا ملتزمون بتشاطر خبرتنا مع الآخرين، بمن فيهم زملاؤنا في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا. فعلى سبيل المثال، قدمت سنغافورة، من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا في مجال مكافحة الإرهاب، الدعم السوقي اللازم من أجل التدريب على مختلف جوانب مهارات مكافحة الإرهاب الذي سيعزز الآليات الوطنية للدول الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا من أجل مكافحة الإرهاب.

وأعتقد بأن زملاءنا من رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا سيتكلمون في وقت لاحق اليوم، وتعرب سنغافورة بطبيعة الحال، عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلى به باسم أعضاء رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا. وبهذه المناسبة، ينبغي لنا أن نذكر هنا أننا ننظر في السبل والوسائل الأخرى الكفيلة بتشاطر خبرتنا، ليس مع منطقة رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا فحسب، وإنما مع باقي منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأخيرا، فيما يتعلق بالعنصر الثالث وهو المعايير، أود أن أشير إلى جملة وردت في العرض الذي قدمه لنا السير جيريمي غرينستوك. فقد قال إن لجنة مكافحة الإرهاب لا تعتزم أن تعلن أن أي دولة من الدول الأعضاء تمتثل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) امتثالا كاملا بنسبة ١٠٠ في المائة. وإننا نتفق معه تماما على أن هذا النهج هو النهج الصحيح الذي يجب أن يتبع. لكنني أعتقد بأن الدول الأعضاء ستتساءل عن كيفية تقييم نفسها فيما يتعلق بما إذا كانت قد استوفت متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وجميع الطلبات التي قدمتها إليها لجنة مكافحة الإرهاب. ولذلك، فإنني أتساءل عما إذا كانت لجنة مكافحة الإرهاب، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، ستحاول وضع نوع ما من المعايير. وقد

يكون من العسير وضع معايير رسمية، إلا أنه قد يكون من المستصوب وضع معايير غير رسمية، حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تقيّم نفسها مقابل أحد المعايير التي تقدمها لها لجنة مكافحة الإرهاب في محاولة لتقييم ذاتي لأدائها. لست متأكدا أن ذلك أمر ممكن. غير أني آمل أن يفكر السير جيريمي غرينستوك في ذلك مع زملائه.

وأذكر أخيرا أن لي سؤالا أو سؤالين. وهنا أعود من جديد إلى جملة واردة في تقديم السير جيريمي إلينا يقول فيها "إن لجنة مكافحة الإرهاب ليست وكالة لتطبيق القانون كما أنها لا تعمل بشأن قضايا معينة". (انظر أعلاه).

أحيانا نشبِّه مجلس الأمن بإدارة مطافئ تُرسَل لإخماد حرائق عندما تنشب صراعات فما هو خير وجه للمقارنة يمكن أن نجده لدى شخص من العامة لوصف طبيعة عمل اللجنة، حتى يستطيع الكل أن يفهم طبيعة البهيم الذي نتعامل معه عندما نتعامل مع لجنة مكافحة الإرهاب؟ وإني أتساءل عما إذا كانت لدى السير جيريمي أية اقتراحات في هذا الاتجاه. أخيرا إني سعيد بقول السير جيريمي بأنه سوف تجرى مناقشة كاملة بعد ثلاثة شهور. سيكون أمرا هاما جدا إجراء مناقشة في الاستعراض، بعد سنة واحدة، لما أنجزته اللجنة، مناقشة أوسع نطاقا تشارك فيها جميع الدول الأعضاء ذلك أنه، إذا أريد لهذا الكفاح ضد الإرهاب أن ينجح، فلا بد من أن تلتزم به الدول الأعضاء الـ ١٨٩ - أو لعل الرقم سيصير عندئذ ١٩١. ومن المهم أن تشارك الدول في ذلك الاستعراض ولكن، ماذا ترغب لجنة مكافحة الإرهاب أن تأتي به الدول إلى طاولة المناقشات؟ إذا كانت لدى السير جيريمي أية أفكار عن كيفية إعداد الدول نفسها لهذا الاستعراض الهام جدا، فسيكون صغيرا أن يغرس منذ الآن بذور تلك الاستعدادات. ذلك سيكون بالتأكيد مفيدا لوفدي، وآمل أن يفيد أيضا الوفود الأخرى.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): انقضت تسعة أشهر منذ إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وقد بذلت اللجنة خلال تلك المدة جهودا كثيرة ومحمودة لتطبيق توصيات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن جلستي مجلسنا في ١٨ كانون الثاني/يناير و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ قد أتاحتا تقدير عزم الدول الأعضاء على القيام بالأعمال الحاسمة في تلك المكافحة. إن تقديم أكثر من ١٥٠ تقريرا حتى اليوم - تم نظر اللجنة فعلا في معظمها - لهو دليل بليغ يشهد بذلك العزم. والخبرة التي تحصلت لدى اللجنة من النظر في تلك التقارير توحي، لا مراء، بأمل في تحقيق التنسيق في الأنشطة القادمة.

لا يوجد أي شك في أن اللجنة، من خلال أعمالها ومن نواح كثيرة، قد استطاعت إبراز الترابط بين الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، ووجود هيكل عالمي للمكافحة. ونحن شاكرون للجنة ولرئيسها وللمساعدين فيها. لما قطعوه من أشواط هامة.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ألقت ضوءا جديدا على أخطار الإرهاب، بسبب تشعباته الكثيرة. ويسعدنا أن تم تعيين خبيرين مكلفين بموضوع المساعدة، ونشجعهما على أداء مهمتهما. وإن المساعدة في رأي وفدي مسألة ذات أولوية، تبدأ بتبين أنواع المساعدة المتاحة حتى توجه أفضل توجيه شطر الاحتياجات المعرب عنها. وفي هذا الصدد كانت الاتصالات التي عقدت أواصرها فعلا بموردي المساعدة المحتملين مشجعة. فتعزيز التعاون بين اللجنة والفاعلين الآخرين في المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الإقليمية، هو أمر لا مندوحة عنه ويمثل قيمة مضافة تستفيد منها الدول الأعضاء غير أننا نود أن نكرر الإعراب عن ضرورة تمثيل جميع المناطق في فريق الخبراء.

ويود وفدي كذلك أن ينوه هنا بالكفاءة التي لا بد أن تبديها اللجنة في نظرها التقارير الثانية. ذلك أن النتائج التي ستتوصل اللجنة إليها سوف تسمح للدول الأعضاء – ونحن مقتنعون بذلك – بأن تتخذ، حسب مقتضى الأحوال، تدابير إضافية من شأنها أن تعزز كفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

ختاما يود وفدي أن يؤيد برنامج عمل اللجنة الجديد المعروض علينا كي ننظر فيه.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بعد مرور تسعة أشهر على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، تود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تشكر السير جيريمي غرينستوك على زعامته الدائبة والعازمة والمتفانية للجنة مكافحة الإرهاب. ونود أيضا أن نشكر نواب الرئيس على إسهامهم فضلا عن بعثة المملكة المتحدة التي لديها فريق من الأخصائيين المتفانين يساندون عمل اللجنة.

لقد ألحَّ السير جيريمي منذ البداية على ضرورة التنفيذ – بجد وبأس – للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ورصد اللجنة لذلك التنفيذ ونعتقد أنه كان واسع الخيال وكفؤا سواء في إيجاد توافق الآراء أو في الحفاظ عليه داخل اللجنة وفي إبلاغ الدول الأعضاء بالعمل الذي تقوم به اللجنة وبالتقدم الذي تحرزه. ونتيجة لتلك الجهود من أعضاء اللجنة والخبراء والأمانة، أتمت اللجنة إلى شأوٍ بعيد استعراضها الناجح للتقارير الأولي، وهي قائمة الآن بالجولة الثانية من الاستعراضات.

وبينما تجري في الوقت الحالي المرحلة الثانية لعمل اللجنة، نود أن نكرر توكيد أهمية وفاء جميع الدول بالتزاماتها الناشئة عن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك تقديم تقارير كاملة وفي الأوان المقرر. إن هذه الطريقة هي وحدها التي يمكن أن تزودنا بمعيار لقدرة العالم على مكافحة الإرهاب. إن استعراض الجولة الثانية من التقارير سوف يحدد، إلى مدى بعيد، مستوى وقع اللجنة على الكفاح ضد الإرهاب وما إذا كانت اللجنة لن تعدو أن تكون مجرد أداة مراجعة جارية لقدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. إن اللجنة يجب أن تكون مستعدة أن تكون أداة انتقاد تتمتع بروح مهنية وقوة الشكيمة، ولكن ينبغي أن تكون أيضا بناءة. وتحتاج اللجنة قبل كل شيء إلى أن تركز انتباهها على الدول التي تعوزها القدرة أو العزيمة على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولبلوغ تلك الغاية ينبغي للجنة، في مجموعتها الثانية من الإجابات على الدول الأعضاء، أن تبين ما في التنفيذ من فجوات، وماذا يجب أن تقوم به كل دولة كي تمتثل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وماذا يجب أن تكون أولويات كل دولة. وإذا كانت دولة معينة تحتاج إلى مساعدة تقنية أو غيرها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فنعتقد أن لجنة مكافحة الإرهاب ينبغي أن تبذل جهودا تكفل حصول تلك الدولة على المساعدة التي تعوزها. ويسرنا أن نرى أن لجنة مكافحة الإرهاب اتفقت رسميا على تلك الإجراءات في أوائل هذا الشهر. وبصرف النظر عن مدى نجاح اللجنة في تحديد الدول التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فإن نجاحها النهائي سيحدده، إلى حد كبير، ما إذا كانت تلك الدول أو المنظمات التي لديها الموارد للمساعدة راغبة في أن تفعل ذلك.

ولبلوغ تلك الغاية، نحث الدول الأعضاء القادرة على تقديم المساعدة على أن تساعد البلدان التي تسعى إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهناك عدد كبير من البلدان القادرة على تقديم المساعدة، مثل التدريب، لم تدرج أسماءها بعد في دليل مقدمي المساعدة الخاص باللجنة. وبعض البلدان ذات الخبرة ربما لا تعتقد أنها بإمكانها

هي نفسها أن تقدم مساعدة كبيرة. وأفكر بوجه خاص في المراكز المالية المتقدمة. وسيكون من المرغوب فيه بالنسبة لتلك الدول أن تدرس بعناية قدرتها على تقديم مساعدة مثل التدريب الفني.

ويسرنا أن نرى اللجنة لديها الآن خبيران لتنسيق جهودها لتعبئة الدول والمنظمات على تقديم المساعدة وعلى التنسيق بين الدول الراغبة في المساعدة والدول التي تحتاج إليها. ونتفق أيضا بشأن الأهمية التي لا يزال يوليها السفير غرينستوك للدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات المتخصصة في مكافحة الإرهاب. فوضع تلك المنظمات يتيح لها بذل جهود جماعية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهي أيضا يمكنها أن تقدم المساعدة - وقد بدأ بعضها فعلا تقديم المساعدة - إلى اللجنة في رصد الجهود التي تبذلها الدول في مناطقها لتنفيذ القرار. وبالتالي، نرحب بنية اللجنة تشجيع هذه المنظمات على وضع خطط عمل لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتيسير تشاطر المبادئ وأفضل الممارسات والخبرات في مناطقها وفي مجالات اختصاصها.

من المهم أن نتذكر أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واللجنة التي أنشئت لرصد تنفيذه ليست لهما حدود زمنية. وهما سيستمران إلى أن يشعر مجلس الأمن بالارتياح إزاء تنفيذ القرار. ومن الضروري الإبقاء على المستوى العالي من العزم والطاقة الذي أبداه المشاركون في اللجنة حتى الآن.

قبل أن أختتم بياني يسرني أن أبلغ بأن الولايات المتحدة أودعت أمس لدى الأمم المتحدة صكوك التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. والولايات المتحدة، بقيامها بهذا، عبرت عن موافقتها على الالتزام بهاتين المعاهدتين، وهما اتفاقيتا الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الأخيرتان المتبقيتان اللتان لم تكن الولايات المتحدة قد أصبحت طرفا فيهما.

ومن النتائج الملموسة لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولعمل اللجنة، الزيادة في الزخم بين الدول الأعضاء نحو التصديق على كل اتفاقيات الأمم المتحدة الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يستمر هذا الزخم، ونحث كل الدول التي لم تتخذ الخطوات الضرورية للتصديق على هذه الصكوك أن تفعل ذلك.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السير جيريمي غرينستوك على عمله الممتاز كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب. والنرويج تثني عليه وعلى نواب الرئيس الثلاثة لجهودهم المتفانية في تنفيذ المهام الموكولة إلى اللجنة. ونحن نتشاطر بشكل كامل المقاصد والأهداف التي حددها لعمل اللجنة خلال التسعين يوم عمل المقبلة.

دول كثيرة تمر بعملية إنهاء تقاريرها الثانية إلى اللجنة. والنرويج اتخذت مؤخرا مجموعة تشريعية ترمي إلى مكافحة أعمال الإرهاب وتمويل الإرهاب. وتلك التدابير توفر الأساس لتقريرنا الثاني إلى اللجنة. وفي الوقت نفسه، فإن عمل اللجنة وخبيريها، وأيضا عمل هيئات دولية أخرى، كانا مصدر إلهام كبير للعملية التشريعية في بلدنا.

إننا لا نزال نركز على ضرورة مساعدة الدول في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذه أولوية بالنسبة للجنة. والنرويج ومنظمة الوحدة الأفريقية اتفقتا مؤخرا على برنامج تعاون من أجل دعم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. وهذا العام ستوفر النرويج نحو ٢١٠ ٠٠٠ دولار للمشروع. وتمول النرويج أيضا مشروعا لدعم وتعزيز التعاون بين بلدان

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مكافحة الإرهاب في منطقة الجنوب الأفريقي.

والجهود النرويجية لمكافحة الإرهاب ستظل عريضة القاعدة بما في ذلك التدابير السياسية والقانونية والدبلوماسية والاقتصادية. ونعتبر الالتزام القوي بالتعاون الإنمائي إسهاما هاما في مكافحة الإرهاب بتحسين الظروف الاجتماعية السيئة التي لا يمكن تبريرها.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): يود وفدي أن يضم صوته للبيان الذي أدلى به تـوا ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أيضا أن أتطرق إلى بعض الأمور ذات الاهتمام الخاص لبلدي والمتعلقة بمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص بشأن دور اللجنة المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب أعطى دفعة قوية لم يسبق لها مثيل لجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ومع أن من المبكر جدا التوصل إلى محصلات قائمة على نتائج أولية، بوسعنا أن نقول اليوم إن اللجنة بثت الروح والدينمية في ولايتها، وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد ذكر في مناسبات أخرى أن أحد إسهاماتها المحددة كان دون شك تشجيعها الدول على إجراء تحليل عميق لدعائمها المؤسسية ومعاييرها القانونية لمكافحة الإرهاب بفعالية أكبر.

ومن العناصر الإيجابية المنبثقة عن تقديم تقارير وطنية النشر الواسع النطاق للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بين الدول عن طريق التعاون فيما بين المؤسسات في صياغة كل تقرير.

إن الاعتراف بهذه المنجزات يجب أن يوجه أيضا إلى روح الابتكار لدى رئيس تلك اللجنة، السفير جيريمي غرينستوك، وأيضا إلى العاملين الذين يساعدونه في بعثة المملكة المتحدة. والمكسيك تعرب أيضا عن امتنانها لنواب رئيس اللجنة لرئاستهم الكفؤة للجان الفرعية. ونهنئ أيضا الخبيرين على عملهما الفعال كل في مجاله. كما أسهمت الأمانة العامة في أداء اللجنة.

وخلال المناقشة التي أجريت في نيسان/أبريل، ذكر وفدي أن هناك خمس مقدمات منطقية ينبغي أن تسترشد بها اللجنة والأمم المتحدة في عملها وجهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وإذ نحن الآن في عشية المرحلة الثانية، نؤكد من جديد على أن هذه المقدمات المنطقية لا تزال صالحة.

يرى بلدي أن من الأساسي أن تعمل اللجنة بشفافية وتعاون. ونحن نصر على أن من العناصر الرئيسية لمكافحة الإرهاب احترام حقوق الإنسان وكذلك الامتثال للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة بوجه خاص.

وربما يكون أكبر تحد يواجه اللجنة الآن توفر المساعدة المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويصبح من الواضح بشكل متزايد أن من المطلوب زيادة التعاون بين البلدان بغية مكافحة الإرهاب على نحو فعال. وحجم هذا التحدي له عدد من الجوانب التي ينبغي النظر فيها. أحدها العلاقة الوثيقة للمساعدة بالامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد نجحت اللجنة في جعل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تمتثل بتقديم تقاريرها. أما الدول التي لم تفعل ذلك بعد، فإنه يمكن للجنة أن تتعاون معها من خلال حوار يرمي إلى تقديم الدعم، الذي يمكن أن يوفره خبراء اللجنة أنفسهم، بغية إيجاد أكثر السبل جدوى لكل بلد لم يفعل ذلك بعد من الامتثال لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونود أن نشكر النرويج على الدعم والتعاون اللذين تقدمهما لمختلف المنظمات الإقليمية في أفريقيا لضمان الامتثال الكامل للقرار.

ثمة جانب آخر له أهمية خاصة لدى المكسيك يتمثل في الحوار القائم بين اللجنة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونحن نرى أن من الضروري والمستصوب تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية على أساس الحوار وتبادل المعلومات واحترام مجالات اختصاص كلٍّ منها بغية توسيع الإمكانيات للدعم المطلوب للدول لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد ظلت المنظمات الإقليمية، في المدى الذي تتيحه لها ولاياتها، تقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة بغية تعزيز مكافحة الإرهاب الدولي. والأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الدول الأمريكية كانت مثمرة بوجه خاص.

ومن الإنجازات الرئيسية في نصف الكرة الذي ننتمي إليه إبرام الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، تحت رئاسة المكسيك. وهذا الصك، الذي يكمل الإطار القانوني الدولي في جهودنا المبذولة لمكافحة هذا البلاء، قد تم اعتماده وفتح باب التوقيع عليه في بربادوس في الجمعية العامة الثانية والثلاثين لمنظمة الدول الأمريكية في ٣ حزيران/يونيه. ويسرني أن أنقل أن ٣٠ دولة، بما فيها المكسيك، من بين ٣٤ دولة عضوا في المنطقة، قد وقّعت على هذا الصك. والاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب لا تعزز التعاون على نطاق نصف الكرة الغربي فحسب؛ بل تدعم أيضا الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

ويجب على اللجنة في هذه المرحلة الجديدة من عملها أن تواصل التقيد بولايتها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي. وعلاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي للجنة أن تساعد على تحديد تدابير إضافية يتعين على المجتمع الدولي اعتمادها لمكافحة الإرهاب دون تجاهل حقيقة أن أي تدبير يُعتمد لمكافحة الإرهاب ينبغي، بالإضافة إلى التركيز على الجانب الإجرامي، أن يكون له بُعد وقائي. وينبغي للصكوك الجديدة التي ستعتمد أن تكون أكثر تركيزا على الوقاية وأن تستهدف أيضا تعزيز قدرة الدول على تنفيذ التدابير اللازمة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق السفير الاسباني بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكني أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، شهدنا لحظات ستَسِم مسار العالم بميسمها سنوات عديدة وربما عقودا مقبلة. والسؤال الذي نشأ هو ما إذا كان مجلس الأمن سيواجه التحدي الذي تشكله تلك التجربة للمجتمع الدولي بأسره. وأعتقد أن جلستنا اليوم تظهر، مرة أخرى، أن مجلس الأمن استطاع، نعم، أن يضطلع بمسؤولياته، واستطاع أن يفعل ذلك بطريقة نموذجية.

وجاء هذا، في المقام الأول، نتيجة عمل شخص واحد، هو السفير جيريمي غرينستوك، الذي أود أن أحييه بما هو أهل له تماما من الإجلال والاحترام. وأود أيضا أن أشمل في تلك التحية امرأة، هي آنا كلونيس، عضو وفد المملكة المتحدة، التي اضطلعت بعمل هائل. وبعد ذلك، فإن المجلس برمته، وفي المقام الأول من خلال نواب رئيس اللجنة، هو الذي أسهم في إظهار النتيجة المحرزة في بضعة أشهر. وأعتقد أن هذه النتيجة تمثل أولا طريقة، بل تصميما على توفير الشفافية الكاملة ليس فيما يتعلق بالدول الأعضاء فحسب، ولكن أيضا، فوق ذلك وفيما وراء ذلك، فيما يتعلق بكل الذين أتوا كشركاء، وخاصة المنظمات الإقليمية، وتمثل بالتالي القدرة على العمل في شكل فريق، ليس في إطار المجلس والبعثات الدائمة في نيويورك فحسب ولكن أيضا مع شبكات عمل المنظمات الدولية.

وقد ذكّرنا السير جيريمي غرينستوك بالنتائج. حيث تم تلقي ١٦٠ تقريرا والنظر فيها. وهذا لا يُظهر النجاح فحسب ولكن أيضا الأهمية التي توليها كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي للعمل الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب.

ومن الآن فصاعدا لن يجري فقط إبلاغ المنظمات الإقليمية والمنظمات المتخصصة، بل ستجري تعبئتها أيضا، إلى جانب لجنة مكافحة الإرهاب التي تبدو مظلة حقيقية تشمل جميع هذه المنظمات وتكفل بالتالي الاتساق الضروري في عمل المجتمع الدولي بأسره.

وسنمضي عما قريب إلى المرحلة الثانية من الأعمال، ذات الأهداف الأكثر تحديدا، والتي ستمكننا في المقام الأول، على أساس الحوار مع كل بلد، من تحديد المجالات التي ينبغي لكل بلد أن يحسِّن فيها تشريعه وإداراته المعنية؛ وثانيا – وقبل كل شيء، ينبغي أن أقول – ستمكننا هذه المرحلة من تحديد عمل التعاون التقني الذي سيوفره ليس مجلس الأمن فحسب ولكن المنظمات التي يحددها المجلس والدول الأعضاء للدول التي تحتاج إلى هذه المساعدة التقنية.

المرحلة الثانية هذه حاسمة. وستكون أكثر تحديدا في أهدافها وأكثر تجسيدا. بل إنها ستمكن العالم، عقب مراجعة لم يسبق لها نظير لحالة العالم في مكافحة الإرهاب، من العمل على تحسين الحالة، دولةً دولة، والتدابير التي يتعين اتخاذها من الجميع.

لقد سبق لفرنسا أن بيَّنت المجالات التي هي مستعدة لتقديم هذه المساعدة فيها. وفوق ذلك، فإن العالم الناطق بالفرنسية الذي عقد مؤتمر قمة له في تشرين الأول/أكتوبر في بيروت، يقوم بتعبئة الوسائل المتاحة له للدول التي تشكل أطرافا في ثقافة تتجاوز لغة واحدة وثقافة قانونية مشتركة.

وأود مرة أخرى أن أشيد بالسير جيريمي غرينستوك وكل فريقه. فلنواصل العمل بالروح الطيبة التي استلهمناها منه.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): نبهنا ممثل سنغافورة إلى أن السير غرينستوك سوف ينوء بحمل عبارات التهنئة التي تنهال عليه. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا للسير غرينستوك على ما يتسم به من مهارة وكفاءة في إدارة عمل لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) خلال الأشهر التسعة الماضية. إن معلوماته المفصلة والمستوفاة والمفيدة للغاية عن أنشطة اللجنة خلال الأيام التسعين الأخيرة، تبين لنا، بدون شك، مدى التزام هذه اللجنة وعزمها على تعزيز قدرات الدول فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

في حقيقة الأمر، إن الطابع العالمي للإرهاب وعلاقته الواضحة بالجريمة العابرة للحدود يقتضيان بالضرورة ردا منسقا من المجتمع الدولي. وهذا أمر نراه أساسيا. ومن أجل مكافحة ناجعة لهذه الظاهرة، لا بد لكل الدول، من دون استثناء، أن تعتمد تدابير ملموسة وأن تتعاون على نحو صريح وبناء للتصدي لهذا التحدي، الذي يتمثل في إنكار الحق في الحياة ذاتها. واليوم، فضلا عن إدانة الإرهاب، فإن العمل هو ما نحتاج إليه – العمل الفردي والجماعي – من جانب الدول ضد الإرهاب.

وفضلا عن الاستنكار والإدانة المعرب عنهما على أرفع المستويات الحكومية في أعقاب الأحداث المؤلمة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن الكاميرون، التي يشتمل إطارها القانوني بالفعل على استراتيجية لمكافحة الإرهاب وأحكام لمنع الأعمال الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها، قد شرعت فورا على كل مستويات الحكومة في وضع تشريعات محددة بما يكفل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل ناجع. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعاون الذي لمسناه

في هذه اللجنة، إلى جانب آفاق المساعدة التي أصبح إطارها أكثر وضوحا. وهنا، نشيد بالتزام النرويج إزاء منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد.

إننا نناشد كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي قد تتصل أنشطتها بمكافحة الإرهاب أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بغية تمكينها من تحسين الاضطلاع بمهمتها الضخمة التي يتزايد نطاقها وأهميتها يوما بعد يوم. وبالفعل، في غضون تسعة أشهر من عمرها، انتهت اللجنة من النظر في ١٢٧ تقريرا وطنيا من أصل ١٦٠ تقريرا قدمتها الدول إليها، أي بمعدل ١٤ تقريرا كل شهر. وهذا عمل هائل وحدث غير مسبوق في تاريخ منظمتنا.

ونحن نرى أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لمضمون الرسائل الموجهة إلى الدول عقب النظر في تقاريرها الوطنية، نظرا لأهمية الأسئلة الإضافية التي تتضمنها تلك الرسائل، والتي يمكن أن تتيح للدول المعنية توجيه جهودها بمزيد من الدقة والفعالية إلى المجالات التي قد تتطلب جهودا تشريعية أو تنظيمية أو إدارية إضافية لمنع وقمع الإرهاب.

ومن هذا المنطلق، نناشد الدول الـ ٢٩ التي لم تقدم تقاريرها بعد بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن تفعل ذلك، وأن تبادر باتخاذ التدابير الكفيلة بالتغلب على أي صعوبات قد تعترضها، وأن تتعاون مع اللجنة. عندئذ فقط يمكننا أن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب باعتماد برنامج مشترك لتنفيذ التوصيات بشأن منع وقمع هذه الآفة التي لا تزال تطاردنا.

إننا على اقتناع بسلامة الحوار الذي تتوخاه اللجنة مع الدول الـ ٢٩ حفاظا على الشفافية والتعاون اللذين يوجهان عمل اللجنة دائما. وينبغي لنا أن نقر بذلك وأن نشجعه؛ وندعو الدول الأعضاء إلى تلبية النداء الموجه إليها.

كما أننا نقدر الحوار الذي بدأ بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للطيران المدني، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والكثير غيرها. ولا بد أن تتواصل هذه المبادرة أيضا، لأنها ستمكننا من تحسين تعريف نطاق الأنشطة المرتبطة بالإرهاب والحد منها.

والكاميرون تؤيد تماما برنامج العمل الجديد للجنة لفترة الثلاثة أشهر المقبلة، من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، فضلا عن الهيكل الحالي للجنة وطرائق عملها، كما أوضحها لنا السير جيريمي غرينستوك. وينبغي للجنة أن تغتنم فترة الأشهر الثلاثة التالية، لبدء طور نشط من التقييم المرحلي، على أن يشمل ذلك وضع توصيات محددة استنادا إلى المعلومات التي تقدمها كل دولة. والواضح أنه عند هذه المرحلة من عملها، ربما كانت اللجنة لا تزال في حاجة إلى معلومات إضافية من بعض الدول. فهذه المرحلة من الصقل تتطلب مزيدا من الشفافية والتحديد من جانب اللجنة.

ونعتقد أن الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها رئيس اللجنة طريقة مثالية لطمأنة الدول الأعضاء بشأن طرائق العمل، وإن كنت على اقتناع بالفعل بأنه ستكون هناك مشاركة واسعة ومفيدة من جانب الدول الأعضاء خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بما يعكس الأثر الإيجابي الذي أحدثته لجنة مكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، يسرنا أن نلاحظ أن مسألة المساعدة لا تزال تمثل شاغلا أساسيا للجنة. ومن نافلة القول إن الدول تترقب بشغف صيغة كاملة وأكثر وضوحا لتقديم المساعدة. ونعتقد أنه يمكن للجنة أن تُعجِّل بالتنفيذ التدريجي لدليل المساعدة كيما توفر للعديد من الدول معلومات كافية عن طبيعة المساعدة التي يقترحها المانحون الثنائيون والمتعددو

الأطـراف، وبـالأخص عـن كيفيـة الحصـول علـى تلـك المساعدة.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تقدم كل لجنة فرعية بانتظام، عند اجتماعها مع الوفود للنظر في تقاريرها الوطنية، معلومات مفصلة ومستوفاة بشأن المساعدة.

وأخيرا، يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة للأمانة العامة والخبراء واللجان الفرعية، إلى جانب زملاء السير جيريمي غرينستوك على نوعية مساعدتهم للجنة مكافحة الإرهاب.

إن كل هذه الجهود قد تذهب هباء إن لم نعرب جميعنا عن عزم وطيد على التعاون في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي هو وحده الكفيل بتمكيننا من مكافحة تلك الآفة بشكل فعال. ولا بد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تصبح أدوات فعالة في مكافحة الإرهاب. ولا بد أن يكون بوسع لجنة مكافحة الإرهاب أن تعول على تلك المنظمات في أي وقت وفي أي مكان.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر السفير غرينستوك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب. لقد أنجزت هذه اللجنة منذ إنشائها جانبا كبيرا من العمل. وطريقة عملها التي تتسم بالنزاهة والانفتاح والشفافية قد حظيت بثناء الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. كما أن التنسيق والتعاون بين اللجان الفرعية يمضيان بشكل سلس. ونعتقد أن قيام اللجنة باستعراض المرحلة الأولى من عملها كان مفيدا. ويوافق وفدي على التلخيص والتقييم اللذين قدمهما السفير غرينستوك لعمل اللجنة حتى اليوم. ونقدر كذلك الجهود والعمل الكبير الذي قام به الخبراء والأمانة العامة. وشأننا شأن الأعضاء الآخرين، تؤيد الصين برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الرابعة وكذلك إجراءاتها لاستعراض المرحلة الثانية.

وقد أوضح السفير غرينستوك في تقريره أن اللجنة تولي اهتماما قويا لبناء القدرات. كما لاحظ وفدي أن اللجنة ستركز في استعراض المرحلة الثانية على مسألة توفير المساعدة التي تحتاج إليها الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونناشد مقدمي المساعدة المحتملين أن يستجيبوا بفعالية لدعوة اللجنة وأن يقدموا المساعدة إلى الدول التي تحتاجها بشكل فعال وفي الوقت الملائم.

ونؤيد الطريقة العملية التي تتبعها اللجنة في عملها بغية التعجيل بالعمل والانتهاء من النظر في التقارير الوطنية في وقت قريب.

الحرب على الإرهاب مهمة جديدة على مجلس الأمن وهو ينفذ مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكي تمكن الأمم المتحدة من أداء دورها الأساسي في الحرب الدولية على الإرهاب لا بد أن يركز مجلس الأمن على المشكلة الحقيقية المعنية وأن يتخذ التدابير لتيسير حلها، معززا التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب حتى يجعل هذه الجهود أكثر فعالية.

ولقد أرست أعمال لجنة مجلس الأمن حتى الآن أساسا جيدا لجهود الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب وللتعاون الدولي في هذا الغرض. ولكن ينبغي أن ننوه بأن بناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب عملية طويلة الأجل – عملية متعذر فصلها عن الحرب الدولية على الإرهاب. وينبغي لمجلس الأمن أن يركز على الكيفية التي يمكن بها إدماج جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الحرب الدولية على الإرهاب.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم

المفتوحة للمجلس بشأن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. وتؤيد أيرلندا تماما البيان الذي ستدلي به اسبانيا لاحقا في هذا النقاش باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد استهل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عملية تشييد منصة عالمية لمكافحة الإرهاب الدولي. وجميع الدول مطالبة بالقيام بمهام واضحة محددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - مهام متعلقة بأعمال تشريعية وتنفيذية ضد الإرهاب الدولي. وتشمل أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تكوين توافق آراء بشأن العمل والحفاظ عليه. هؤلاء الذين يرتكبون أعمال إرهاب دولي هم أعداء لجميع الدول، ولا يجوز أن يكونوا أصدقاء لأية دولة.

إنه أمر واقعي الآن أن يُجرى تقييم لما تم إنجازه. وعلى صعيد هام، حدثت زيادة كبيرة هي موضع ترحيب في عدد الدول التي صادقت على بعض الاتفاقات والبروتوكولات الدولية لمناهضة الإرهاب البالغ عددها ١٢ أو عليها جميعا. وعلى صعيد آخر، يتم وضع تدابير تشريعية بكل أنحاء العالم استجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ويتم اتخاذ قرارات تنفيذية. بإيجاز، يظهر الآن بوضوح إطار هيكلي قوي في حرب المجتمع الدولي على الإرهاب الدولي.

وأود أن أشيد إشادة خاصة برئيس لجنة مجلس الأمن السفير غرينستوك، وبزملائه في نيويورك ولندن، على القيادة والدعم اللذين يقدمونهما للجنة منذ إنشائها. نحن نقدر هذا العمل، الذي تم إنجازه بشكل جيد. ويقدر وفدي أيضا أعمال نواب الرئيس الثلاثة - السفير كونجول والسفير لافروف والسفير بالدييسو - كما يشكر الخبراء والأمانة العامة على التزامهم وتفانيهم في أعمال اللجنة المعقدة والصعبة.

وأود في هذه المرحلة من النقاش أن أتناول بضع نقاط عامة تهم وفدي. أولا، يجب على اللجنة أن تستمر في تجنب أية صيغة ساذجة بأي ثمن، مثل "لقد نجحتم؛ أو لم تنجحوا" - كما فعلت حتى الآن - وذلك خلال مباشرة عملها مع الدول. فالعديد من المتطلبات التفصيلية - بشأن الأعمال المصرفية أو المالية، على سبيل المثال - متطلبات بالغة التعقيد. وهناك دول عديدة لم تكن حتى الآن بحاجة أبدا الى وضع تشريع فني يتعلق بالتدفقات المالية أو بأطر تنظيمية - عادةً لأن اقتصاداتها غير مندمجة كليةً أو حتى جزئيا في الاقتصاد العالمي. كل هذا يتطلب وقتا وجهدا. والذي يستحق التنويه به اليوم هو الكم الذي تم إنجازه حتى الآن. وبعد هذا القول، من المهم أن تبعث جميع الدول بردودها إلى اللجنة كما هو مطلوب بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، يجب أن تستمر اللجنة في توخي منتهى الحذر حتى لا تتجاوز نص وروح ما هو مطلوب بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). يجب أن تكمل اللجنة، والأمم المتحدة بنطاقها الأعم، أعمال المؤسسات الأخرى، التي لديها ولاياتها وأدوارها المحددة الخاصة بها في الصراع ضد الإرهاب. يجب ألا تقوم بنفس هذا العمل أو أن تحل محلها. دور الأمم المتحدة هو توفير شرعية عالمية وبناء توافق آراء عالمي والعمل دفاعاً عن تعددية الأطراف والروح الدولية وتشجيعاً لهما في مواجهة أعداء المصلحة الدولية.

ويجب أن نظل مسترشدين في عملنا هذا بضرورة تجنب أية أعمال يمكن أن تقوض هذا الإحساس بالشرعية الدولية في الصراع ضد الإرهاب الدولي، مثلما يتعين علينا أن نتقدم في عملنا الساعي إلى حماية هذا الإحساس بالشرعية الدولية. وبينما نتقدم في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قد يكون من الضروري في مرحلة ما أن يعزز مجلس الأمن هذا الإحساس بالشرعية من خلال تجديد الولاية على ضوء تجاربنا حتى الآن.

ثالثا، تولي أيرلندا أهمية كبرى للمساعدة السخية من المجتمع الدولي في دعم جهود البلدان النامية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذا ما اتفقنا على فعله في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وترحب أيرلندا بالأعمال التي قامت بها اللجنة حتى الآن في هذا المجال. ونأمل أن تبقى أيضا فكرة الصندوق الاستئماني قيد الاستعراض. إننا نفهم المشاكل ولكننا نأمل أن يتسنى حلها.

وأيرلندا، من ناحيتها، بصدد وضع قائمة بأسماء خبراء يمكن إدراجهم في دليل اللجنة للمشورة والخبرة في مجالات الممارسات التشريعية والإدارية، كما تحددها الأحكام ذات الصلة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن على استعداد أيضا لدعم بناء القدرات فيما يتعلق بالمجالات المحددة من خلال برامج المعونة الثنائية القائمة على الصعيد القطري وتقديم زمالات للاشتراك في دورات أو حلقات دراسية ذات صلة في أيرلندا.

وستواصل أيرلندا العمل مع شركائنا من البلدان النامية لوضع قائمة بالمجالات التي يمكن فيها تقديم المساعدة ذات الصلة، إما ضمن إطار برامج قائمة أو عن طريق آليات إضافية.

رابعا، وهي الأهم، لا يمكن للحرب على الإرهاب الدولي أن تتم أبدا على حساب حقوق الإنسان. وهذه النقطة لا تقوم على نظرة ضيقة: إذا سلكنا نحن المجتمع الدولي هذا الطريق - وهذا طريق خطير - فسوف نخسر، كما ستخسر القيم الأساسية التي تناضل الأمم المتحدة من أجلها. ولقد تكلمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، في خطاب أمام معهد الكمنولث في لندن في ٦ حزيران/يونيه، عن

”تغيير طفيف في التركيز بأنحاء عديدة من العالم؛ حيث أصبح النظام والأمن أولويات طاغية. لقد اكتشف العالم في الماضي أن التركيز على النظام والأمن الوطني عادة ما يؤدي إلى تقييد الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، بدأت سحب قاتمة تتجمع“.

نحن بحاجة إلى الإنصات لعبارات الحكمة والتحذير هذه.

أخيرا، تشاطر أيرلندا تماما الرأي بأن للمنظمات الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونحن نرحب ترحيبا حارا بالتقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أؤيد عبارات التقدير التي تم توجيهها لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير غرينستوك، وأن أشكره على سرده الشامل لما قامت به اللجنة التي ترأسها طوال الأشهر التسعة الماضية وعلى الجهود التي يبذلها شخصيا لضمان تحقيق هذه النتائج.

وشكرا على العمل النشط الذي تقوم به اللجنة بشكل علني برعاية الأمم المتحدة، حيث يتم إنشاء نظام عالمي لم يسبق له مثيل لمكافحة الإرهاب. إننا نقدر كثيرا حقيقة أن اللجنة قامت خلال تنفيذها لأعمالها بالربط بين جميع ميادين نشاطها لتشكل منها وحدة عضوية كاملة. أولا، أجرت اللجنة تحليلا شاملا للتقارير المقدمة إليها عن تدابير مكافحة الإرهاب في البلدان المختلفة، ثانيا، إنها تسعى بطرق ووسائل ملموسة لتقديم المشورة والمساعدة الفنية إلى الدول التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة بغية الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إننا نرحب بعزم اللجنة على التركيز بشكل خاص على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحرب على الإرهاب. ونرى أن التعاون بين اللجنة ومركز مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة والهيئة الإقليمية

لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون سيكون مفيدا جدا.

ونؤيد برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة الـ ٩٠ يوما الرابعة. وتوشك اللجنة بصورة جوهرية أن تدخل في مرحلة جديدة من عملها، وستكون مهمتها الرئيسية خلالها دراسة التقارير الإضافية المقدمة من الدول استجابة لطلبات اللجنة.

ومن المهم بطبيعة الحال في هذه المرحلة، تحديد وتوضيح السبل والوسائل والأساليب التي ستوجه اللجنة في التقدم بتوصياتها، من أجل التخلص من أي ثغرات أو عيوب. ونحن على قناعة بأن نجاح هذا العمل مضمون، نظرا لتفاني المجلس واللجنة، بالإضافة إلى التفاهم العام الواضح بأن لجنة مكافحة الإرهاب لن تعمل كهيئة تأديبية أو تتجاوز حدود ولايتها. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لمشاركة الدول التي لم تقدم بعد، لسبب أو لآخر، تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أعمال هذه اللجنة.

وقد وصف رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بصورة واضحة وملموسة، في الرسالة التي وجهها إليكم يا سيادة الرئيس بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه، حالة أعمال اللجنة بشأن هذه المسألة وآفاقها ويشجع عمل اللجنة على وضع أساس متين للتنفيذ الشامل لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعتقد بأننا في لجنة مكافحة الإرهاب نقدم تأكيدا واضحا على تأدية مجلس الأمن لمهامه الرئيسية بوصفه الهيئة المسؤولة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين. وستضطلع روسيا في المستقبل بدور فعال في أعمال اللجنة.

وفي الختام، أود أن أشكر الوفود التي أشادت إشادات حارة بعمل مكتب لجنة مكافحة الإرهاب.

السيد بالدييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ بالإعراب عن الامتنان لما بذله السفير غرينستوك رئيس اللجنة من جهود جبارة ولما أبداه من تفان نبيل. كما نود أن نشكره على إحاطته الإعلامية. وأود كذلك أن أقول إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به السفير نيهاوس ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الريو.

تعترف كوستاريكا بالتقدم الذي أحرز أثناء هذه المرحلة الأولى من عمل لجنة مكافحة الإرهاب وتؤيد برنامج العمل للمرحلة الثانية. ويؤكد بلدي من جديد النداء الذي وجهته لجنة مكافحة الإرهاب إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة للقيام معا بالنظر في إنشاء وتنفيذ آليات فعالة وملائمة لمنع الذين يزرعون الخوف في قلوب البشر عن طريق الأعمال الإرهابية والتهديدات من تحقيق أهدافهم.

وأود في هذا الصدد أن أبرز، على نحو ما فعلت المكسيك، اعتماد اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب في القارة الأمريكية مؤخرا، التي تعتبر صكا فعّالا في الكفاح ضد هذا البلاء. ويعتبر ذلك علامة مشجعة على أهمية وفعالية الجهود التي تضطلع بها مجموعة إقليمية تعمل معا بروح من التضامن.

ومن الجوهري أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب تعزيز علاقات التعاون والمساعدة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها تمثل أداة أساسية في مكافحة الإرهاب.

وفي مجال المساعدة التقنية والمالية، أود أن أبرز أهمية قيام لجنة مكافحة الإرهاب بوضع دليل للدول الأعضاء على شبكة الإنترنت بشأن الموارد والخبرة المتاحة في المجالات التي يشملها القرار.

وصمم هذا الدليل لتقديم المساعدة، أثناء المرحلة الثانية التي ستقوم اللجنة خلالها بتحليل التقارير، إلى

الحكومات التي تطلب تزويدها بمعلومات وبمساعدة تقنية وبغير ذلك من أشكال المساعدة التي تقدمها الدول الأخرى وخبراء اللجنة، في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي المرحلة الثانية من تلقي وتحليل تقارير الدول، يجب أن تركز اللجنة أنشطتها وبرنامج عملها على مجالات الأولوية مثل تعرف خبرائها وأعضاء لجانها الفرعية على العيوب التي تعاني منها بعض الدول في مجال آليات مكافحة الإرهاب. ومن ثم فإنه ينبغي تقديم توصيات بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها ضمن دولة معينة، ولا سيما في المجالين التشريعي والإداري، وكذلك في ميدان إنفاذ القوانين، بغية قمع تمويل الإرهاب. ونعتبر أن الاقتراح الذي تقدم به ممثل سنغافورة بشأن معايير تقييم وتقدير هذه الثغرات أو العيوب مفيد جدا.

ويعترف وفدي بأهمية وفعالية التدابير والإجراءات التي اتخذها أغلبية الدول الأعضاء امتثالا منها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعض المنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

إلا أنه نظرا للأحداث الراهنة، ولا سيما التهديدات الخطيرة التي وجهها أفراد إرهابيون ومنظمات إرهابية علنا، مثل التهديدات التي تتعلق بالأعمال التي تخطط لها القاعدة على سبيل المثال، بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية العديدة التي ترتكب في شتى أنحاء العالم، ينبغي لنا أن نفكر فيما يمكن عمله من أمور أخرى في لجنة مكافحة الإرهاب لمنع الإرهاب من مواصلة بذر الخوف والفزع والشك في جميع أنحاء العالم والتسبب في عدد لا يحصى من الوفيات والدمار في الهياكل الأساسية للدول. ولهذا السبب، يتعين علينا أن نواصل السعي للتوصل إلى حلول ابتكارية وفعالة لتعزيز القدرات الوطنية بغية تعزيز التعاون الدولي في مجال الإرهاب.

ولذلك، ينبغي أن تشكل الإجابة على هذه الأسئلة الأساس المنطقي لما ينبغي أن تنظر فيه اللجنة أثناء المرحلة الثانية من عملها. وينبغي لها أن تبت فيما إذا كانت التدابير التي تتخذها كافية وما إذا كانت بحاجة إلى إعادة النظر في إجراءاتها أو إعادة صياغة أشكال عملها.

وحذر عدد من الوكالات في مختلف البلدان من إمكانية قيام الجماعات الإرهابية بعمليات وهجمات جديدة وأسوأ من سابقاتها. ويجب علينا أن نشجع على اتخاذ الإجراءات وإنشاء الآليات اللازمة للتصدي لهذه التهديدات لمنعها أو تخفيف حدتها على الأقل، وقبل كل شيء تجنب العواقب الخطيرة التي تنجم عن هذه الهجمات.

لهذا السبب، يجب أن تكون مواصلة التعرف بصورة كافية على قدرات المنظمات الإرهابية والأساليب التي تستخدمها، أحد الأهداف في حملة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، حتى نتمكن من الانتقال من رد فعلنا السلبي أساسا – الذي يتمثل في السعي إلى ملاحقة الإرهابيين وإلقاء القبض عليهم بعد تحقيق أهدافهم – إلى اتباع نهج وقائي واستخدام المؤشرات الرئيسية للتنبؤ بالهجمات الإرهابية قبل وقوعها.

ونعلم أن هذه المهمة ليست سهلة. ويجب أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب المضي قدما والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية أو الخاصة الأخرى للتوصل إلى حلول كافية وفعالة.

وستتيح لنا المناقشة العلنية القادمة في هذه القاعة الفرصة لتحليل التحديات الرئيسية التي يفرضها الإرهاب بتعمق أكبر، الأمر الذي يقتضي بذل المزيد من الجهد من جانب الأمم المتحدة.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في

تقديم التهاني الخالصة لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على العمل الجيد الذي أنجزته لجنة مكافحة الإرهاب برئاسته القديرة. فتفانيه في عمل اللجنة وسعيه إلى المضي قدما لإنجاز جدول الأعمال الذي وضعه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن التزامه الشخصي وما بذله من جهد لإطلاع الدول الأعضاء بالإضافة إلى مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المسؤولية الأساسية عن القضاء على الإرهاب - بجذوره وفروعه - مثال يحتذى. يمكن أن يقال إن برنامج الاتصال بالقريبين والبعيدين الذي نفذه كان من أنجح برامج الأمم المتحدة داخل الدار.

إن العدد الساحق من الردود التي وردت من الدول الأعضاء، وتعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، إنما يدلان على التزام جاد من كل دولة عضو بالتصدي لمشكلة الإرهاب. وقد استطعنا حقا، كما قال الأمين العام، أن نضع استراتيجية عريضة وشاملة و - فوق كل شيء - مستدامة لمكافحة الإرهاب.

إني، بصفتي أحد أعضاء المكتب، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الأعضاء الآخرين بلجنة مكافحة الإرهاب، والخبراء، والعاملين بالأمانة والعاملين المتفانين ببعثة المملكة المتحدة المسؤولين عن شؤون لجنة مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر أيضا ممثلي جميع البلدان التي أجابت على دعوة لجنة اللجنة الفرعية باء إلى مناقشة مشاريع الرسائل بشفافية كاملة وعلى أساس الكيل بمكيال واحد للجميع. إن الروح التي جرت بها مناقشاتنا كانت ودية وتعاونية إلى أقصى حد، ونأمل أن تستمر هذه الروح في إرشاد العلاقات بين اللجنة والدول الأعضاء.

إن أخطار الإرهاب والهجمات المحتملة من الإرهابيين حقائق لا مفر منها. ليس للإرهاب حدود جغرافية وإنما يشن هجماته بلا تمييز ولا رحمة. إن الهجوم الإرهابي سواء في كشمير أو في فلسطين لا تقتصر آثاره السلبية على موقع ارتكابه، بل له آثار التموج الذي قد يسفر عن انفجار ذي عنف لم يسبق له مثيل في العالم كله. ولذا لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي أو نكون مجرد نظارة خاملين.

إن المعايير التي وضعتها الاتفاقات والصكوك الدولية المختلفة، تبعث فينا الأمل بأن الإرهاب يمكن وقفه. فالتفويض البعيد المدى الصادر بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - إذا ما نفذته واحترمته تماما كل دولة عضو بالمجتمع الدولي - سوف يكفل، إلى حد بعيد، السلام والأمن الدوليين ويخلص العالم من آفة الإرهاب. وفي سبيل إدراكنا هذه الغاية، من المهم معالجة القضايا الآتية على نحو شامل.

سيقضي الأمر أن ننظر في طرائق للحيلولة دون انتشار الإرهابيين والمنظمات الإرهابية في المستقبل وأن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب ونقوم باستكشاف طرائق لتطبيق قواعد وقوانين صارمة على المستويين الداخلي والإقليمي والدولي في القضايا التي من قبيل الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وتمويل الإرهابيين، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وأخيرا لعل أهم موضوع - وهو أمر من الواضح أن لجنة مكافحة الإرهاب تركز عليه تركيزا كاملا - هو إسداء المساعدة اللازمة على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للبلدان التي تحتاج إليها.

إن وفدي يؤيد النداء الذي وجهه الرئيس إلى الدول التي لم تقدم تقريرا بعد، ويناشدها به أن تفتح خط اتصال بلجنة مكافحة الإرهاب وأن تبقي اللجنة على بينة من أية صعوبة تواجهها تلك الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واستجابتها أمر له مزيد من الأهمية إذا شئنا الحفاظ على قوة الدفع في التحالف الدولي ضد الإرهاب.

وأخيرا أود أن أكرر الإعراب عن التزامي الشخصي بعمل اللجنة وكذلك التزام حكومتي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): سأحاول أن أوجز حيث إني العضو قبل الأخير في المجلس في ترتيب المتكلمين. ذلك لأني أوافق تماما على التحليل الذي قدمه المتحدثون السابقون وأيضا لأن بلغاريا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد لحظات ممثل اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن كوني المتحدث قبل الأخير بين الأعضاء يضعني في موقف صعب بعض الشيء، إذ أن الإطراء الذي وُجِّه إلى عمل اللجنة، وخصوصا إلى رئيسها، كان بليغا للغاية، ومن الصعب جدا أن يضاف الكثير إلى ما قيل. بيد أني أود أن أنوه بأن النجاح الذي حققته اللجنة ورئيسها، السير جيريمي غرينستوك، لا يعزى كله لطرائقها في العمل، التي أشار إليها السيد جان دافيد لفيت منذ لحظات، بل أيضا إلى طراز معين يضاهي المهمة الواجب أداؤها ويتميز بصرامة فكرية وخلقية خارقة، وبالمساواة، وبالضبط والربط الطوعي، والشفافية الكاملة المؤدية إلى التوافق في الآراء. يجب عليَّ أن أقول إننا لم نر إلا نادرا فردا يسهم بهذا القدر في تحقيق مثل هذا الغرض النبيل. إن السير جيريمي غرينستوك وزملاءه في بعثة المملكة المتحدة يقيمون الدليل على أن الدبلوماسية مفيدة.

لا بد لي من أن أنوه، بإيجاز شديد، بجوانب عمل لجنة مكافحة الإرهاب التي تكتسي بأكبر اهتمام بالنسبة لنا. فأود أولا وقبل كل شيء، أن أذكر المراجعة التي لم يسبق لها مثيل للقدرات التشريعية والإدارية وغيرها التي تتوفر لدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. إن هذه المراجعة لم يسبق لها مثيل حقا وكانت أيضا فعالة وجامعة جدا. إن الإرادة السياسية موجودة بصفة عامة، ولكن يجب مع ذلك بذل مزيد من الجهود. وتوجد بلدان لم تقدم بعد تقاريرها. ولا بد أن تقدمها.

وبصفة خاصة أود أن أنوه بالأهمية التي تعلقها بلغاريا على التصديق على صكوك الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. ولن أخفي أن بلدي يفخر بكونه إحدى الدول الـ ١٤ التي صدقت على الاتفاقيات الـ ١٢ جميعها.

وكانت لي رغبة شديدة في أن أختتم بهذه النقطة المحددة ولكن، كما ذكر السير جيريمي منذ لحظات، يعقد اليوم في صوفيا محفل سياسي إقليمي لبلدان جنوب شرقي أوروبا، حول موضوع مكافحة الإرهاب. ويشترك في هذا الاجتماع ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا ويوغوسلافيا واليونان. ومن أهم أهداف المحفل إنشاء هياكل إقليمية دائمة لمكافحة الإرهاب. وهناك هدف هام آخر هو وضع خطة عمل منسقة بين دول المنطقة، والتشجيع على أن تُنشأ، من خلال البرلمانات، هياكل وطنية مخصصة لمكافحة الإرهاب وللتعجيل بسن تشريعات مضادة للإرهاب.

وأود أن أشير، بين الأهداف الأشد تحديدا، وضع شكل موحد لوثائق السفر وبطاقات الهوية لمواطني دول المنطقة. ومدرجة في جدول الأعمال أيضا بنود لتدريب أفراد الشرطة ومفتشي الجمارك لمكافحة الاتجار بالبشر، والهجرة غير القانونية، والاتجار بالمخدرات، وهي أمور تشكل مصدرا للإرهاب في كثير من الأحيان. وسيبلغ وفد بلدي أعضاء الأمم المتحدة بنتائج أنشطته، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة اتباع نهج إقليمي لمكافحة الإرهاب. ومن وجهة النظر هذه، يتجه عمل لجنة مكافحة الإرهاب الاتجاه الصحيح.

الرئيس: أدلي الآن، ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية العربية السورية.

يعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن شكره وتقديره لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، كما يعرب عن تقديره وشكره لنواب الرئيس، وهم رؤساء اللجان الفرعية، ولأعضاء اللجنة، وللخبراء، ولأمانة اللجنة، ولكل جهاز الترجمة، على الجهود الكبيرة التي بذلوها بنجاح خلال المراحل السابقة من عمل اللجنة. كما نشكر جهود الأمانة العامة لتيسير أعمال اللجنة.

لقد تمكنت هذه اللجنة خلال المراحل السابقة من الوفاء بالتزاماتها وبولايتها. وهذا تمثَّل بتفاعل معظم الدول الأعضاء مع متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا سيما في مجال تقديم تقاريرها المطلوبة والبالغ عددها ١٩٥ تقريرا، بالإضافة إلى أربعة تقارير لاحقة.

وفي هذا السياق، لاحظنا أن عددا قليلا من الدول لم يتمكن من تقديم تقاريره، ونعتقد أن ذلك لا ينطوي على عدم رغبة في الامتثال لمتطلبات القرار، بل لصعوبات تحدَّث عنها السيد رئيس اللجنة في اجتماعات سابقة. وترحب سوريا بتقديم لجنة مكافحة الإرهاب كافة المساعدات التقنية والمالية والإدارية لهذه البلدان لإعداد تقاريرها المطلوبة.

لقد تقدم السيد رئيس اللجنة أمام مجلسنا هذا بخطة عمل دقيقة ومباشرة للمرحلة القادمة. وفي الوقت الذي يؤكد وفد سوريا عزمه على بذل كل جهد ممكن للمساهمة في إنجاز هذه الخطة، ومواصلة تعاونه مع اللجنة، بما يلبي تطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نؤكد أن الضمان الحقيقي للقيام بذلك يعتمد بشكل أساسي على التجاوب الذي نتوقعه من الدول الأعضاء، وتضافر الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، ودراسة جذوره وأسبابه.

إن مكافحة الإرهاب تستوجب منا جميعا جهودا جدية ومخلصة في مختلف المجالات وتتطلب من أعضاء مجلس الأمن، بشكل خاص، مزيدا من التنسيق وتضافر الجهود، ولا سيما على الصعد الإقليمية. وستبذل الجمهورية العربية السورية، التي يعرف العديد من الدول مساهماتها الحقيقية في محاربة الإرهاب، كل ما في وسعها لإنجاز أهدافنا المشتركة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وتركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة الجديدة لاستعراض عمل لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونحن نثني على الشفافية التي اتبعتها في عملها ونؤيدها. ونشكر السفير غرينستوك على التزامه واشتراكه في هذا العمل الأساسي.

إن مكافحة الإرهاب لا تزال أولوية مطلقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، نعترف بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ونؤكد التزامنا التام به. إن اللجنة تدخل الآن مرحلتها الثانية في نظرها في التقارير. وقد بذل جهد كبير من جانب أعضاء اللجنة، وخبرائها، والأمانة العامة لتحليل الحصيلة الثرية من المعلومات التي وفرها أكثر من ١٥٠ تقريرا. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة تقاريرها المعلقة سواء كانت تقارير أولية أو تالية لها. ونحن نحث البلدان التي لم تقدم تقاريرها الوطنية بعد على أن تفعل ذلك.

إلا أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يجري التقيد به بمجرد تقديم التقارير. النقطة الأساسية هي تنفيذ القرار بكامله، وينبغي أن تعكس التقارير واقع التدابير القانونية والعملية المتخذة على المستوى الوطني أو الإقليمي. والاتحاد الأوروبي سيوفر للجنة ردا في الوقت المناسب على طلبها توضيحات. وبالمثل، فإن دوله الأعضاء ستفعل نفس الشيء بصفتها الوطنية.

إن التضامن والتعاون الدوليين يشكلان أداة أساسية لمكافحة وبال الإرهاب. والاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة البلدان، الأطراف الثالثة، لتعزيز قدرتها على التصدي الفعال لهذا التهديد الدولي. وللاتحاد الأوروبي نطاق آخر لتقديم المساعدة في المجالات التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عن طريق البرامج القائمة.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي من لجنة مكافحة الإرهاب والبلدان أو المناطق التي بحاجة ماسة إلى المساعدة، أن تقدم طلبات محددة. وهذا سيمكّن اللجنة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية وسائر المانحين، من تعزيز التنسيق لتحديد وتنفيذ إجراءات ملموسة. وهناك استعراض شامل لبرامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة وارد في موقع الشبكة الدولية للاتصالات الخاص باللجنة. وسيظل الاتحاد الأوروبي في تشاور وثيق مع اللجنة، حيث أنها محفل هام لتنسيق الطلبات مع عروض المساعدة في أعمال مكافحة الإرهاب.

لقد نظمت رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤتمرا هاما في لشبونة في حزيران/يونيه، ناقش فيه ممثلون عن مختلف المنظمات الدولية ضرورة التنسيق بين المنظمات الإقليمية.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي أننا يتعين علينا تفادي التكرار وانتشار الهيئات ذات المهام المتشابهة أو المتطابقة. وينبغي استخدام الوقت والموارد على نحو أكثر فعالية من خلال تحديد القيمة الإضافية التي تقدمها كل منظمة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن لجنة مكافحة الإرهاب مؤهلة بأمثل وجه لتكون مركزا للاتصالات وتبادل المعلومات بشأن أنشطة مختلف الهيئات الدولية.

ويمكن تعزيز فعالية الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب بقدر كبير من خلال المنظمات الإقليمية. والاتحاد مستعد تماما لذلك، حيث أنه ليس منظمة تعاونية فحسب؛ بل هيئة تستهدف وضع المعايير والسياسات المشتركة. وخلال هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة، واصل الاتحاد تنفيذ الموقف المشترك وخطة العمل المعتمدين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وقد قمنا بتنقيح قائمة الأفراد الإرهابيين والكيانات والجماعات الإرهابية، ووسعناها بقدر كبير، ووردت كملحق لورقة الموقف الأوروبي المشترك الصادرة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

واعتمدنا مؤخرا اللائحة ٢٠٠٢/٨٨١ للمجلس الأوروبي، التي تتضمن أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٩٠ (٢٠٠٢). وجرى آخر التطورات في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عندما وافق وزراء الاتحاد المختصون على ملاءمة جريمة الإرهاب من خلال اتفاق يستلزم وضع تعريف مشترك للإرهاب يستوجب قيام كل نظام قانوني وطني بإيقاع أشد العقوبات.

وتمت الموافقة أيضا على إنشاء أفرقة مشتركة للتحقيق والإطار اللازم لاتخاذ القرار بشأن الإجراءات الأوروبية المشتركة المتعلقة بأوامر الاعتقال والتسليم. وسيسفر هذا عن إجراءات أكثر تبسيطا من إجراءات التسليم التقليدية، يستخدمها القضاة لاحتجاز الإرهابيين المشتبه فيهم وتسليمهم إلى الدولة الطالبة من أعضاء الاتحاد.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ينبغي في مكافحة الإرهاب احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وأنه ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار حقوق الإنسان للفرد في صياغة وتنفيذ العقوبات في مجال مكافحة الإرهاب. ويرى الاتحاد أنه يتعين على الدول، في مكافحتها للإرهاب، عدم التغاضي عن أعمال العنف العشوائي ضد المدنيين أو استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة للقمع السياسي. وإننا نشيد باتصالات اللجنة بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وقبولها بالمراقبة المتوازية لمراعاة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويحاول الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة في مجال كفاح المجتمع الدولي، ويحث على الإسراع بالتوقيع أو المصادقة على صكوك الأمم المتحدة الـ ١٢ المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ولا نزال ملتزمين بإكمال التفاوض على مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا أن يقدم للدول عند الطلب المساعدة التقنية اللازمة للتوقيع على تلك الصكوك الدولية والانضمام إليها والتصديق عليها وتنفيذها تنفيذا فعالا. وينتظر الاتحاد قرار الأمين العام، الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٣، والذي سيقدم مقترحات لتعزيز فرع الأمم المتحدة لمنع الإرهاب لتمكينه من الاضطلاع بولايته، على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة.

ختاما، إن الكفاح الدولي ضد الإرهاب سيقتضي مجهودا طويلا ومكلفا مِنّا جميعا. ولا يمكن أن ينجح إلا من خلال التعاون الدولي القوي والمتواصل. وستكون الأمم المتحدة، وخاصة لجنة مكافحة الإرهاب، بالغة الأهمية في نجاحه. وإننا نحث كل الدول والمنظمات الدولية على تقديم المساعدة الكاملة.

الرئيس: المتكلم التالي ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن، بالنيابة عن الدول الـ ١٩ الأعضاء في مجموعة ريو، خلال نظره في التقرير ربع السنوي الثالث للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأود أن أستهل بياني بشكر السير جيريمي غرينستوك، رئيس اللجنة، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الممتاز في رئاسة تلك الهيئة. وأود أيضا أن أهنئ نواب رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

إن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تدين وترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي ذات الوقت، ندعم بقوة كل تدابير التعاون والتنسيق المعتمدة دوليا وإقليميا وفي إطار المراعاة التامة لحقوق الإنسان، وحكم القانون، والقانون الإنساني الدولي والمعايير والمبادئ الأخرى للقانون الدولي، بغية مكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، كما ذكر ممثلا المكسيك وكولومبيا، إن اعتماد منظمة الدول الأمريكية، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، للاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب يدعم بقدر كبير الآليات الإقليمية لمكافحة هذا البلاء.

ويسر مجموعة ريو بوجه خاص أن تلاحظ تقديم أكثر من ١٦٠ تقريرا وطنيا، امتثالا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعرب عن تقديرنا للعمل الضخم الذي اضطلعت به اللجنة، مما مكنها من النظر، بإتقان مهني وشفافية، في الغالبية العظمى من تلك التقارير. ونأمل أن تتمكن اللجنة قريبا من النظر في التقارير التي لم تتمكن بعد من دراستها. ولكننا نلاحظ أن عددا قليلا من الدول لم يقدم تقاريره الأولى بعد، وفقا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإننا ندعو هذه الدول إلى تقديم تقاريرها في

أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن خبراء اللجنة المعنيين بتقديم المساعدة يمكن أن يساعدوا تلك الدول على حل أي صعوبات عملية قد تواجهها.

وترحب مجموعة ريو بالفرصة التي أتيحت لإجراء حوار بناء بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال تقديم التقارير الوطنية والنظر فيها. ونرى أن نجاح اللجنة يتوقف على قدرتها على إقامة اتصال دائم بين المنظمة ودولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمحافظة على ذلك الاتصال، بغية تعزيز المساعدة والتعاون الحكومي الدولي والتعاون فيما بين المؤسسات لمكافحة الإرهاب.

وفي ذلك السياق، نعتقد أنه يجب على اللجنة أن تُيسِّر توفير المساعدة التقنية والتعاون المالي للدول التي تحتاج إليها لتعزيز نظم العدالة فيها وأطرها التشريعية. ولذا فإننا نرحب باعتزام اللجنة أن تعمل كمركز اتصال بين البلدان والهيئات المقدمة للمساعدة والدول التي تطلب المساعدة. وتأمل الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن تنظر اللجنة في الأشهر المقبلة، وفقا لبرنامج عملها، في الدورة الثانية من التقارير والاستيضاحات التي طلبتها الدول. وبالمثل، نثق بأن اللجنة ستواصل، في الأشهر المقبلة، الحوار مع جميع البلدان بغية ضمان تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب. فتلك هي ولاية اللجنة.

وإننا نؤيد الفهم القائم داخل اللجنة بأنها لا يجدر بها أن تتولى مهام شبه قضائية أو تعلن أن بعض الدول امتثلت للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والبعض الآخر لم يمتثل. ونتفق مع تقييم السفير غرينستوك أن هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتحقيق الأهداف المضمنة في القرار ولذا فإنه لا يمكن لدولة من الدول أن تعتبر عملها قد اكتمل. ونثق بأن اللجنة ستواصل خلال المرحلة المقبلة العمل بشفافية وأنها ستكون نزيهة في التوصل إلى نتائجها.

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ينبغي للجنة أيضا أن تعزز اتصالاتها مع المنظمات الإقليمية بهدف تنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب. ونلاحظ أن تلك المنظمات لا يمكنها العمل إلاّ في إطار الولايات المناطة بكل منها وبما يتماشى مع نظمها الأساسية. وفي هذا الإطار، لا بد للتعاون بين تلك المنظمات واللجنة أن يحترم تلك الولايات تماما. وفي نفس الوقت، نعتقد أن من الضروري أن تنظر الدول الأعضاء في تلك المنظمات في الدور الذي يمكن لكل منها أن تقوم به في حدود مجالات اختصاص كل منها.

وخلال الفترة المقبلة سيتعين على اللجنة كذلك أن تتصدى للتحدي المتمثل في متطلباتها المالية والعملية المتزايدة. فعمل تلك اللجنة يستهلك جانبا كبيرا من الموارد المحدودة للمنظمة. وقد تم تلبية احتياجات اللجنة حتى الآن بموارد كانت مخصصة لبرامج وولايات أخرى. وهذا ليس بالحل المستدام، حيث أن البرامج الأخرى لا تقل أهمية للمجتمع الدولي. لذلك، نرى من الضروري تخصيص موارد للجنة في إطار ميزانية المنظمة.

وندرك نحن الأعضاء في مجموعة ريو أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تفضي بنا إلى بناء مجتمعات أكثر انفتاحا وتسامحا. وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان بوضوح، تقتضي مكافحة الإرهاب أن نتصدى لجذور المشاكل التي تسبب انعدام الأمن. وفي هذا السياق، فإننا ندرك أن أفضل حماية ضد الإرهاب تكمن في احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع المجالات. ولذلك، فإن مكافحة هذه الآفة ينبغي أن تسمح لنا بإنشاء ثقافة حقة للسلام والتسامح والتضامن. وهذه هي القيم التي لا بد أن تنهض بها لجنة مكافحة الإرهاب.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل بروني دار السلام. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شربيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

في هذه المرحلة، تود الرابطة أن تتقدم بالشكر إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، وإلى نواب الرئيس وسائر أعضاء اللجنة وكل الخبراء المشاركين في عملها على تفانيهم واجتهادهم.

ونرحب ترحيبا كبيرا بهذه الجلسات العلنية للاستماع إلى المستجدات من رئيس اللجنة عن عملها. ونقدر التقدم الذي أحرزته اللجنة ونلاحظ أنها أصدرت بالفعل ١٢٧ ردا على التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٦ من قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأنها على استعداد للنظر في الجولة الثانية من التقارير. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أن كل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قدمت تقاريرها الأولى بالفعل، وأنها تمضي في هذه المرحلة قدما نحو الوفاء بالمتطلبات التالية للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نتطلع إلى بذل مزيد من الجهود من جانب اللجنة وغيرها لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الرابطة التي تحتاج إليها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

واسمحوا لي أن أقدم صورة مستوفاة للجهود المستمرة التي تقوم بها الرابطة لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد تمثل أحد الإنجازات الهامة للرابطة في الاجتماع الوزاري الخاص المعني بالإرهاب والذي عقد في كوالالمبور، ماليزيا، في ٢٠ و٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وبينما نلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب، والتي تضفي مزيدا من الإلحاح على الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية، فقد وافق وزراؤنا على إقرار برنامج عمل شامل بشأن الإرهاب لتنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، والتي تشمل، في جملة أمور: تبادل المعلومات؛ وتجميع ونشر القوانين واللوائح ذات الصلة في الدول الأعضاء في الرابطة؛ وتجميع ونشر الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والمعلومات بشأن المعاهدات الدولية ذات الصلة كلما كان ذلك ممكنا؛ وتطوير الترتيبات القانونية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتيسير إجراءات الاعتقال والتحقيق والمقاضاة والتسليم والاستجواب والمصادرة بغية تعزيز المساعدة القانونية والإدارية المتبادلة بين الدول الأعضاء في الرابطة كلما أمكن؛ وتعزيز التعاون والتنسيق في مجالات إنفاذ القوانين وتبادل المعلومات؛ ووضع برامج تدريب إقليمية.

وقدمت ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا خلال هذا الاجتماع أيضا عروضا فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات لكل الدول الأعضاء في الرابطة. واتفق الوزراء أيضا على تحديد مراكز اتصال رئيسية في كل البلدان الأعضاء تختص بالمسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وسيتم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه البرامج في الاجتماعات اللاحقة للوزراء المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالجريمة عبر الوطنية في دول الرابطة.

وقد عقدت في بانكوك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل، حلقة عمل للوقاية من الإرهاب، وذلك في إطار المحفل الإقليمي للرابطة، نظمتها حكومتا تايلند واستراليا، وافتتحها وزير خارجية تايلند. وخلصت حلقة العمل هذه إلى أن تبادلا أكبر للمعلومات ومزيدا من التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات الأمنية ذات الصلة هما أداتان أساسيتان في مكافحة الإرهاب. واتفق

المشاركون على أن التدريب والمناورات فيما بين بلدان المحفل الإقليمي يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تطوير القدرات الوطنية والإقليمية للوقاية من الإرهاب. واتفقوا أيضا على دعوة البلدان المشاركة في المحفل إلى أن تقدم إلى رئاسة المحفل ملخصات للتدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني ردا على التهديدات الإرهابية.

وفي وقت سابق، عقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس في هونولولو وفي إطار المحفل الإقليمي أيضا حلقة عمل أخرى بشأن التدابير المالية لمكافحة الإرهاب شاركت في تنظيمها الولايات المتحدة وماليزيا. وستنظم اليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة بشكل مشترك حلقة العمل الثالثة في إطار المحفل بشأن مكافحة الإرهاب، وتعقد في طوكيو في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وسيكون التركيز فيها على الترتيبات الأمنية للأحداث واسعة النطاق. وحلقات العمل هذه أمثلة على الجهود التي تقودها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتعزيز التعاون بين البلدان في منطقة جنوب شرقي آسيا والبلدان الواقعة خارج هذا الإقليم لمكافحة الإرهاب الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مشاريع ومبادرات مختلفة تتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي تخطط لها بلدان الرابطة بصورة فردية، مثل اتفاق تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات للاتصال، الذي وقعته إندونيسيا و الفلبين وماليزيا في كوالالمبور بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، وبموجب هذا الاتفاق ستتعاون الأطراف فيما بينها لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب.

هذه الخطوات تعبر عن التزامنا بمواجهة هذه المهمة الجسيمة. ومكافحة الإرهاب لا تزال تحتل مركزا متقدما في جدول أعمالنا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للمجلس على تعاون الرابطة المستمر لمنع وإحباط وقمع كل أعمال الإرهاب وفقا للميثاق، وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومبادئ القانون الدولي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسير جيريمي غرينستوك للرد على الأسئلة والتعليقات المطروحة.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تقديري الحار لعبارات التأييد والإشادة التي تلقتها اللجنة. إنني سعيد جدا بأن أعضاء المجلس وغيرهم قدروا بحرارة عمل نواب الرئيس، لأن عمل اللجان الفرعية كان حاسما تماما في التقدم الذي أحرزناه بشأن التقارير. إنني أشيد حقاً بمقدار الجهد الشخصي والعزم البارع الذي أضافوه على عمل اللجان الفرعية.

ويسعدني أيضا أن أعضاء المجلس قدروا العمل الممتاز الذي قام به خبراؤنا، الذين يشكلون الآن فريقا متحدا بالفعل قدم لنا مساعدة عظيمة – والعمل الذي قامت به الأمانة العامة. ولقد استرعى أعضاء المجلس الانتباه أيضا إلى إسهام وفدي، والذي من الأفضل أن يصدر منكم، أنتم أعضاء المجلس، بدلا من أن يصدر مني. وأريد أن أشدد على أني مدين بالامتنان للسيدة آنا كلونز وبقية فريقي لمحافظتهم على نهج المبادرة الاستباقية التي مكنت اللجنة بأكملها من فهم هذا الموضوع.

وأود أن أخوض في عدد من النقاط التي أثيرت في المداخلات. فلقد أثار السفير محبوباني ثلاث مسائل بخياله المعروف به. وأعتقد أن معايير التقييم الذاتي سوف يفرزها العمل الذي يقوم به خبراؤنا، من تجربتهم مع ما يجدونه في التقارير. ويعتزم الرئيس أن يقدم إلى اللجنة، بمساعدة الخبراء، سردا للتجربة المستمرة، وهو ما سيبدأ في الارتقاء إلى مرتبة المقاييس لما نبحثه وما نبحث عنه. لقد ناقشنا ذلك مع الخبراء، وسنقدم المشورة، في الوقت المناسب خلال الفترة

القادمة، إلى أعضاء اللجنة، والتي ستكون متاحة لجميع الأعضاء على نطاق كامل، حول ما تفرزه التقارير وما هي المعايير الناشئة التي نعمل على وضعها. وأعتقد أنه من الأفضل أن تأتي من التجربة ومن نهج تجريبي بدلا من أن تأتي من محاولتنا وضعها في صيغة مبادئ. وسوف نناقش ذلك داخل اللجنة، ولكني أطمئن سنغافورة وغيرها إلى أن اللجنة ستعمل على تحقيق ما يصبو إليه السفير محبوباني.

وبالنسبة إلى الاستعداد للاستعراض السنوي الرئيسي الذي سنجريه في تشرين الأول/أكتوبر، سوف يلتزم وفد المملكة المتحدة بتقديم ورقة قبل النقاش توضح بعض القضايا التي تستحق مناقشة أعمق. ولن تكون هذه قضايا غير مألوفة لأعضاء اللجنة، لأننا نناقش أغلب الأمور، ولكننا سنحاول وضع إطار لذلك النقاش في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر بالتنسيق مع الرئاسة في ذلك الشهر. وسنحاول تقديم بعض المقترحات إلى زملائنا في المجلس بالنسبة لما ينبغي أن نبحثه.

ولقد وجه السفير محبوباني سؤالا ثالثا. وهو نصب في الحقيقة فخا صغيرا يغري بالوقوع فيه. ولذلك سأقع أنا فيه. لقد طلب تشبيها يفهمه العامة. والتشبيه الذي خطر ببالي استجابة لطلبه هو أن اللجنة أصبحت إلى حد ما مثل مدرب اللياقة البدنية. فهذا المدرب، من نواح عديدة، هو صديقك لأنه يهدف إلى مصلحتك؛ ومن بعض النواحي هو عدوك لأنه يؤلمك. إنه يؤلم ولكنه يطيل عمرك. الشيء الهام بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب هو أنها تعمل حسب أوامر الطبيب. هناك خطر من مرض يؤثر على الحياة يتعين علينا مهاجمته. لا بد أن نزيد من قدرتنا على التعامل معه. وكلنا تقريبا بحاجة إلى المساعدة في فعل ذلك.

اللجنة هي القوة الحفازة لتوفير الأدوات لزيادة هذه القدرة. وكلما زادت قدرة النظام العالمي، بدون استثناء، على مواجهة خطر مرض الإرهاب، كلما طال بقاء مجتمعنا في حالة صحية وكلما طال عمره. وأعتقد أن هذا تشبيه مناسب، ولكن لا تنسوا أن ذلك يتم بأوامر الطبيب. الاختيار متروك لكم، أيتها الدول الأعضاء، سواء تستجيبون إلى البرنامج أو لا، إلا أن طبيبكم قد حدد الوصفة الطبية.

ولقد أشار العديدون منكم إلى الدول التي لم تقدم تقاريرها، ونحن نعمل بالتعاون مع تلك الدول للتأكد من تقديم تقاريرها قريبا. ورجاء، أود أن أشدد على دور المجموعات الإقليمية للتأكد من استجابة أعضائها لمطلب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لم نرد إجراء مناقشة شاملة اليوم، ولم تقرر جميع المجموعات الإقليمية أن تساهم فيها، ولكنني أذكر أن المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها الأغلبية الكبرى من الدول التي لم تقدم تقارير بعد، لم تقرر المشاركة في المناقشة اليوم. وثمة مسؤولية في المجموعة الإقليمية تتمثل في التأكد من ألا تخذل الدول التي لم تقدم تقاريرها تلك الدول التي قدمتها بالفعل.

وهناك عدد من المتكلمين - بمن فيهم المكسيك وأيرلندا والاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو - علقوا على العلاقة بين عملنا ومقتضيات حقوق الإنسان، وعلى التوازن الذي نحتاج إليه في هذا المجال. أعتقد أن اللجنة توصلت إلى هذا التوازن الصحيح بإظهارها وعيا كبيرا حيال مقتضيات حقوق الإنسان، ولكن بدون تحمل أية مسؤولية - لأن ذلك ليس من عملنا - وبإقامة علاقة طيبة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي ينبغي، وأنا أود أن توافق اللجنة على ذلك، أن تأتي إلى هنا بطريقة أو بأخرى لإجراء مناقشات مع اللجنة في وقت من الأوقات.

واسمحوا لي أن أبدي مجرد ملاحظة صغيرة بشأن الاقتباس الذي ورد في البيان الأيرلندي على لسان المفوضة

السامية ماري روبنسون. فهي تقول إن ظلها تخيم عليه التدابير الأمنية المفرطة. نعم، هناك ظل يخيم على حقوق الإنسان بسبب التدابير الأمنية المفرطة. ولكن هناك شبح يخيم على ظل حقوق الإنسان والحرية بسبب عدم كفاية الأمن. وعلينا أن ندرك أن ثمة توازنا بين الاثنين. أعمال الإرهابيين هي هجوم على حقوق الإنسان وحقوق الأفراد، والكفاح ضد الإرهاب هو في حد ذاته امتداد لحقوق الإنسان. فلنعمل على إقامة توازن صحيح.

أعتقد أن العديد من المتكلمين ركزوا بحق على برنامج المساعدة. إننا نستغرق وقتا لجعله يمثل مساعدة عملية حقيقية لفرادى الدول الأعضاء. فتعيين خبيرين في ذلك المجال سرع البرنامج، واللجنة ملتزمة بإعداد صفحة على الإنترنت ذات إفادة حقيقية في غضون التسعين يوما المقبلة. وأرى أن الأمم المتحدة على حق في استرعاء الانتباه إلى حقيقة أن على المانحين أن يقدموا المزيد، لأن هناك مانحين - أو مانحين محتملين - لم يتقدموا بعد. وسنعمل على تعزيز اتصالاتنا بهم لتسريع البرنامج. وأرحب ترحيبا حارا بعبارات الاتحاد الأوروبي في إعلان نفسه مصدرا رئيسيا لأنشطة المانحين، وسنتصل بالاتحاد الأوروبي لمتابعة الأمر معه.

وسأواصل عقد جلسات مفتوحة مع أعضاء الأمم المتحدة، ولا بد لي من القول إنني في غاية الامتنان لأعضاء الوفود التي حضرت هذه الجلسات - بأعداد كبيرة جدا - وللروح التي تسود المحادثات، ولاغتنام الفرصة التي نتيحها لهم لطرح الأسئلة والنظر في المجالات التي يشعرون بغموض حيال نهج اللجنة بشأنها. وأعتقد أن هذا جانب هام جدا من عمل اللجنة وأقدِّر الاستجابة له.

وأخيرا، أرى أن بيان مجموعة ريو أبرز نقطة جيدة تتعلق بالموارد. ولا تتوفر لدينا، في هذا المجال، الموارد التي تمليها أهمية الموضوع. وهذا أمر سوف يتعين علينا أن ننظر فيه - ليس مجرد تقديم المساعدة، بل والموارد التي تأتي من أسرة الأمم المتحدة والأمانة العامة في التأكد من أن عمل اللجنة سيظل يتسم بقيمة عملية بالنسبة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن المحافظة على الزخم وراء اللجنة. وهذا مجال سيتعين علينا أن نتناوله في جدول أعمال اللجنة.

أشكركم يا سيادة الرئيس على حرصكم على عقد هذه الجلسة وعلى ترؤسها، وأعتقد بأنها كانت مفيدة جدا. ونتطلع إلى إصدار تقرير من اللجنة عن فترة عملنا في الـ ٩٠ يوما القادمة.

الرئيس: أشكر السير جيريمي غرينستوك على إجاباته المفيدة وتوضيحاته الشاملة، وشكرا له مرة أخرى على جهوده.

لم يتبق متكلمون آخرون في قائمتي.

وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.